البعد السوسيوثقافي المفقود في المؤسسة الجزائرية

أ/ تومي بلقاسم

جامعة زيان عاشور – الجلفة

ملخص:

لقد حاولنا التنبيه إلى أمر هام جدا أن الفاعلين في المؤسسة هم قبل كل شيء نتاج المجتمع الذي يعيشون فيه ، يتأثرون به وبثقافته فهم يأتون للمؤسسة من أوساط (جماعات) اجتماعية مختلفة كما يصنفون في المؤسسات على أساس طبقات مهنية مختلطة أيضا ، لهذا فالمؤسسة الجزائرية كيان اجتماعي لا يمكن بأي حال من الأحوال عزلها عن بيئتها (محيطها) فهي بهذا المعنى نتاج ذلك المجتمع وتلك البيئة . وإبراز جملة النقائص و السلبيات التي اعترضت عملية التصنيع في الجزائر، منطلقا من حقيقة أن نقل التكنولوجيا كان دوما يصاحبه استعارة أشكال تنظيمها، و التي لم تكن إلا لتعكس قيم ورموز المجتمع الذي أوجدها و أوجد الأدوات الإنتاجية التي تجسدها .هذا الواقع أوجد تعارضا و صراعا بين قيم ثقافية وافدة تعبر عنها قواعد التنظيم و أخرى محلية تعكس يوميا ممارسات العمال في مواقع العمل.

Résumé:

Nous avons essayé d'attirer l'attention sur est très important que les acteurs de l'organisation sont d'abord et avant tout un produit de la société dans laquelle ils vivent, sont touchés par la culture qu'ils viennent de l'institution de la communauté (groupes) de divers facteurs sociaux et classées dans les établissements sur la base de couches professionnel mixte, aussi, pour cette institution est une entité sociale algérien ne peut en aucun cas isolés de leur environnement (environnement) est en ce sens un produit de la société et de l'environnement. Et mettre en évidence les lacunes inter et les inconvénients rencontrés dans le processus de fabrication en Algérie, découlant du fait que moins de la technologie a toujours été accompagnée par des formes d'emprunt de l'organisation, et ce n'était pas seulement pour refléter les valeurs et les symboles de la société qui a créé et trouver des outils de productivité qui incarnent. Cet état de fait a créé un conflit et d'une lutte entre les valeurs culturelles importées exprimé règles et autres organismes locaux reflètent les pratiques quotidiennes des travailleurs dans le lieu de travail.

لقد كان للارتباط الوثيق بين التقنية وأشكال تنظيم العملية الإنتاجية داخل المنشأة الجزائرية وسمي ذلك بالتكنولوجيا المستوردة وأن أشكال تنظيمها كامتداد طبيعي دون أن يثير ذلك أي تحفظ من جانب المشرفين على المشروع التصنيعي بالبلاد قناعة من هؤلاء أن التكنولوجيا تعد حيادية و أن أشكال تنظيمها عالمية الطابع صالح تطبيقها في أي مكان، غير أن هذه القناعة بددها الواقع العملي داخل المنشأة الجزائرية، إذ طرح هذا التنظيم بالنسبة للعمال الجزائريين تحديا كبيرا بفعل التباين الموجود بين منطق هؤلاء العمال في العمل و المنطق الذي تحمله هذه التكنولوجية كانعكاس للقيم الثقافية والاجتماعية للمجتمع الذي أوجدها.

هذا الإخفاق المتواصل في الدور والأهداف رغم تعاقب السياسات الإصلاحية يجعلنا نتساءل ونبحث عن المعوق الفعلي الذي يقف وراء ذلك ، في الحقيقة أن الأزمة التي تعرفها المؤسسة الصناعية الاقتصادية في الجزائر ليست حديثة والنقاش العلمي والدراسات الميدانية حولها ليست حديثة كذلك ، فمنها من ربطت هذه الأزمة التي تعيشها المؤسسة الاقتصادية بطبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري كون انه مختلف ولم يصل إلى المرحلة الرأسمالية التي أنتجت هذه المؤسسة الاقتصادية كمنتوج حضاري ، فالأطروحة التي قدمها (**علي الكنز**) من دراسة

لمركب الحجار بعناية في الثمانينات تعبر عن هذا الطرح العلمي ، بحيث أرجع الأزمة التي كان يعيش فيها هذا المركب الصناعي إلى هذه العوامل:[1]

1- التركيبة غير الرأسمالية التي تميز البناء الاجتماعي الذي فشل في إقامة تنظيم صناعي تايلوري لأن التايلورية حسبه ليست مجرد تنظيم تقني للعمل فقط بل هي نظام متكامل وليد و نتاج البنية الرأسمالية .

2- أما العامل الثاني يتمثل بالتبعية التكنولوجية التي أصبحت تطبع النشاط الصناعي في الجزائر و الذي ترتب عنه تبعية اقتصادية و سياسية.

إلا أن هناك تصور نظري مخالف و مناقض له تماماً ذلك ما ذهب إليه **ANDRE GUNDE FRANK** الذي يرى أن التخلف و الأزمة ليست مردها البنية التقليدية البالية بل العكس هي وليدة و نتاج للتبعية الاقتصادية و التكنولوجيا التي أصبحت تعاني منها بلدان العالم الثالث لهذا يقول " إن التخلف لا يرجع إلى وجود و استمرار المؤسسات التقليدية البالية بل بالعكس إن التخلف كان و لا يزال وليد و نتاج لهذه العملية التاريخية التي أعطت هذا التطور الاقتصادي الذي نعني به تطور الرأسمالية ذاتها"[2]

نلاحظ من خلال هذين التصورين رغم أنهما متناقضين إلا أنهما يشتركان في نقطة واحدة و هي إرجاع سبب أزمة المؤسسة الاقتصادية للبنية الاجتماعية الكلية على أنها غير رأسمالية بالنسبة (**لعلي الكنز**) أو كونها مرتبطة بالبنية الرأسمالية بالنسبة لـ **ANDRE GUNDE FRANK** .

ونفس الطرح كذلك نجده عند **هشام الشرابي** في دراسة للمجتمع العربي . بحيث ربط الأزمة كذلك بالبنية الاجتماعية للمجتمع العربي كون أنها بنية اجتماعية هجينة لا تحمل صفات الأصالة و لا قوة الحداثة المنتجة للحضارة الغربية ، فهذه البنية الهجينة تنتج ثقافة متناقضة عاجزة قاصرة ، لأنه يرى في هذه الأخيرة بأنها بنية شاملة تعبر عن كيان اجتماعي بكل أبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية.[3]

هذا عن الأطروحات التي ترى بأن سبب الأزمة متأصل في طبيعة و شكل البناء الاجتماعي القائم و المؤسسة الاقتصادية بالنسبة لها ليس مجرد مكان و نقطة التقاء للتحالفات و الصراعات السياسية و الاجتماعية و عليه فمصيرها إذن مرتبط بطبيعة هذه العلاقات و إفرازاتها غير أن هناك تصورات و أطروحات أخرى ربطت هذه الأزمة التي تعاني منها التنظيمات الاقتصادية ليس بالبنية الاجتماعية و إنما بالعجز و القصور في اختيار أسلوب التنمية المناسب أي العجز في الربط بين الهدف و الوسيلة المناسبة له ، ذلك ما ذهب إليه (**عبدالرحمان بوزيدة**) بحيث يرى أن أزمة المجتمع الجزائري و مؤسساته الاقتصادية بصفة عامة يكمن في التحول التكنولوجي الذي قامت به الجزائر و الذي لم يفض إلا إلى بروز نخبة أو فئة اجتماعية جديدة قضت على ما يعيق وجودها من نخب تقليدية منتجة لقيم اجتماعية و ثقافية تقليدية أصلية لكنها لم تستطع أن تجعل من هذا الوجود قوة إنتاج حقيقية و فعلية تنتج للمجتمع الحلول التي يحتاجها للخروج به من الحالة الانفعالية إلى حالة فاعلية[4] .

كل هذه الأطروحات السابقة رغم الاختلافات الجوهرية الموجودة بينها إلا أنها تشترك في نقطة واحدة كونها تنظر للمؤسسة الاقتصادية على أنها مجرد مرآة عاكسة لتناقضات البناء الاجتماعي الكلي أو مجرد مكان تتهيكل فيه و تتجسد الخيارات الكبرى للسياسة الاقتصادية المتبناة من طرف النخبة السياسية و البيروقراطية و على هذا فإن المؤسسة الاقتصادية و الصناعية في الجزائر فاقدة لكل استقلالية ،فتصور هذه المقاربة يقوم على اختزال كبير لواقع المؤسسة الاقتصادية و تجاهل كلي للمؤسسة على أنها كيان بشري له خصوصياته السوسيولوجية و الثقافية ، هذا ما تؤكده مداخلات مجموعة من الأساتذة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة

الاقتصادية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد و التي ترى في مجموعها أن سبب أزمة المؤسسة الصناعية في الجزائر ترجع في الأساس إلى فاعلية العوائق الغير الاقتصادية ،و يقصدون بذلك العوائق الاجتماعية و الثقافية.[5] فالمؤسسة الاقتصادية بهذا المعنى هي كذلك مجال وإطار للتفاعل والفعل الاجتماعي يتجاوز الضوابط والقواعد القانونية الرسمية ، بل تتحكم فيه أطر مرجعية أخرى غير رسمية نابعة من الخصوصية السوسيولوجية والثقافية للشكل الاجتماعي القائم .

من خلال هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل التالي:

❖ هل للمؤسسة الجزائرية ثقافة خاصة (ثقافة المؤسسة) تنبع من ثقافة المجتمع الجزائري وثقافة عمالها أم ثقافة مستوردة من المجتمع الرأسمالي.

وللاقتراب من الموضوع أكثر سوف نتطرق للموضوع وفق الخطة التالية:

1- ماهية ثقافة المؤسسة.

2- الثقافة كموجة للأفعال من منظور الفعل الاجتماعي :

2- 1- المؤسسة كعون اقتصادي .

2- 2- المؤسسة بصفتها شكل اجتماعي ملموس.

3- الجوانب الاجتماعية والثقافية للتكنولوجيا:

4- تنظيم العمل و التفاعل الاجتماعي في السياق المحلي:

1. ماهية ثقافة المؤسسة:

قبل أن نحدد هذا المفهوم لا بد أولا و قبل كل شيء أن نرفع اللبس و الخلط الموجود في بعض الكتابات التي [6] ، تناولت هذا الموضوع بالدراسة, و التي لا تفرق بين ثقافة المجتمع في المؤسسة و ثقافة المؤسسة فعندما نتكلم على ثقافة المؤسسة نقصد بها تلك المعايير و القيم و ضوابط السلوك التي أنتجها الكيان الاجتماعي المتفاعل داخل المؤسسة بصفتها منظمة تتميز بالاستقلالية النسبية على المحيط المتواجدة فيه ولا نتكلم على الثقافة التي أنتجها البنيان الاجتماعي الكلي، كما فعلت بعض الدراسات أما عن تعريف ثقافة المؤسسة فسنقدم أولا تعريف **E.H SCHIEN** وهو من أكثر التعاريف تداولا و التي يعرفها على أنها مجمل الاختيارات والافتراضات القاعدية التي اكتشفتها وأنتجتها وطورها مجموعة بشرية معينة في محاولتها لإيجاد الحلول لمشاكل التأقلم الخارجي والاندماج الداخلي و التي أثبتت نجاعتها وفعاليتها بالنسبة لهم واعتمدوها و أصبحوا يتداولونها على أنها الطريقة الصحيحة و الجيدة في إدراك و معالجة هذه المشاكل .

أما موريس ثيفيني **M. Thevenet** يرى أن الثقافة هي كل ما يوحد المؤسسة في ممارستها و كذلك كل ما يميزها عن الآخرين [7] فمن هذا التعريف المختصر نلاحظ أن ثقافة المؤسسة لها شقين الشق الأول يتمثل في العوامل و المكونات الداخلية لها التي تجعل السلوكات والأفعال التي يقوم بها العمال بصفتهم فاعلون اجتماعيون منسجمة مع بعضها البعض و متشابهة ، فالثقافة هنا تحدد السلوك و توجهه و الشق الثاني هو التمظهر الخارجي لهذه الثقافة على مستوى باقي الأنساق الفرعية الأخرى من نسق الأهداف والنسق التقني و نسق البنية على اعتبار أن هذه الأنساق الأربعة هي التي تشمل النسق الكلي للمؤسسة و عليه تصبح الثقافة ليس محددة فقط للسلوكات الفردية و الجماعية بل حتى للأنساق الفرعية الأخرى فكل منا على علم بعدد من المؤسسات التي تواجه صعوبات كبيرة من جراء عدم التطابق بين ثقافته ومتطلبات بنيتها المتخصصة معنى

هذا أن ثقافة المؤسسة لها تأثير بشكل أو بآخر و بدرجات متفاوتة على أدنى قرار عملي فيها على مستوى الفرد إلى أعلى قرار يتعلق بعلاقة المؤسسة بمحيطها والذي يدخل ضمن الاختصاصات الوظيفية لهيئتها ،. و يقول **بيير موران** في هذا الصدد أن ثقافة المؤسسة تكيف أو تشرط **conditionne** نسبة كبيرة من القرارات التي تتم بداخلها من أدنى قرار إلى أعلى قرار إستراتيجي.

من هذه التعاريف نستطيع أن نقول أن النسق الفرعي للثقافة بكل مضامينه قيم معتقدات ، رموز طقوس..الخ يكمن دوره الأساسي في:

- ضبط السلوكات والأفعال و توجيهها.
- تحقيق التناسق و الانسجام داخل المجموعة البشرية المكونة للتنظيم.
- تقديم أطر مرجعية لكيفية التعامل مع المشاكل الخارجية و كيفية حلها.
- يمنح هذه المجموعة البشرية آليات الدمج والانتماء تجعلها أن تكون قادرة على الاستمرار والبقاء رغم كل ما تضمنه من فوارق و عدم مساواة بين أعضائها.

2- الثقافة كموجه للأفعال من منظور الفعل الاجتماعي:

عندما نتكلم على الثقافة كمحدد للسلوك أو موجه للفعل داخل المنظمة من منظور الفعل الاجتماعي يعني أن هذا التصور يختلف عن التصور النسقي الذي كنا قد عالجناه متصور ثقافة المؤسسة من منظور الفعل يبحث عن السلوك والأطر المرجعية التي توجهه أو عن الفعل والمجالات التي يتحرك فيها ظل المنظمة الاقتصادية بصفتها مجموعة أو جمعية لها أهداف محددة وواضحة تسعى إلى تحقيقها من خلال التوليفة التي تشكلها بين الوسائل والأفعال وبالتالي تصبح المنظمة إطار للفعل الاجتماعي الجماعي والهادف تحكمه عوائق المنظمة كعون اقتصادي وكذا عوائق البناء الاجتماعي بصفته نسق اجتماعي.

2- 1 المؤسسة كعون اقتصادي:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية كعون اقتصادي **agent économique** لأن مهمتها الأساسية إنتاج السلع والخدمات من أجل بيعها للغير، وللقيام بهذه المهمة تعمل على جمع وترتيب وسائل الإنتاج من معدات و وسائل تكنولوجية بطريقة منسجمة ومنظمة ،وعلى هذا الأساس يمكن اعتبارها نسق تقني في علاقته مع المحيط، فبقدر ما يكون هذا النسق التقني الاقتصادي نقطة عبور للتدفقات الداخلية والخارجية يتطلب تحليلها وفهمها من منطلق المعرفة الدقيقة لخصائص هذا المحيط ومكوناته سواء كانت تقنية اقتصادية اجتماعية، أو ثقافية فالمنظمة علاقتها بالمحيط يمكن أن تكون منغلقة على نفسها مهتمة بسيرها الداخلي Son fonctionnement وعندها تكون سلبية منفعلة إزاء هذا المحيط ويمكن أن تكون متأقلمة ويمكن أن تكون كذلك فاعلة ومؤثرة في هذا المحيط، عندها يتحدد لها مجال للتحرك والمناورة وتشكل لنفسها درجة من الاستقلالية عن هذا المحيط وعن العوائق التي ينتجها لها، فبوجود هذه الدرجة من الاستقلالية والتأثير يصبح هذا النسق التقني ليس فقط متأقلم ومتفتح على المحيط بل نسق يكون لنفسه أهداف وفي هذه الحالة يمكن أن نتكلم على إستراتيجية المنظمة والمجال الاستراتيجي للمنظمة ، فعلى اعتبار كل تقدم نستطيع أن نحكم على أي مؤسسة على أنها عون اقتصادي إذا استطاعت فقط ، أن تضمن بقائها وتتحمل العوائق النوعية التي فرضها عليها هذا المحيط معتمدة في ذلك على خصائصها ومميزاتها الذاتية والأهداف التي حددتها لنفسها، لكن لا يمكن اعتبار المؤسسة أنها عون اقتصادي بل أنها كذلك بنية اجتماعية واقعية un construit social.

2- 2- المؤسسة بصفتها شكل اجتماعي ملموس:

تضم المؤسسة بصفتها نسق اقتصادي مجموعة من الأفراد أو المجوعات البشرية، لهم خصائص سوسيولوجية وثقافية مصنفين في مجموعات مهنية ومستويات هرمية هذا يعني هناك نسق لتنظيم اجتماعي متضمن لعلاقة السلطة والقيادة من جهة تقسيم للمسؤوليات والمهام بواسطة قواعد تقنية أو قانونية محددة من جهة ثانية هي يعني:

- أن المنظمة الاقتصادية منتجة لنسق اجتماعي لأنها شكلت وصهرت من منطلق عقلانيتها وأهدافها بناء اجتماعي نوعي يتناسب مع أهدافها، و يختلف من حيث طبيعة العلاقات وشكل توزيع السلطات المسؤوليات عن البناء الاجتماعي الذي أنتجته المنظمات التقليدية ، كالأسرة ، القبيلة....الخ
- أن هذا النسق الاجتماعي الذي يشكل المنظمة الاقتصادية وشكله يختلف على باقي الأنساق الأخرى سواء النسق البيولوجي والنسق التقني لأن هذا النسق الاجتماعي له القدرة على التأثير في نفسه من أجل تغيير نفسه بنفسه [8] هذه الخصوصية التي يتميز بها النسق الاجتماعي تجعل هذا الأخير لا يفهم أو يحدد فقط بواسطة القواعد والقيم والمعايير التي تحكمه كما رأينا في المقارنة السابقة التي أرادت أن تحدد النسق الكلي للمنظمة إلا بواسطة القواعد والمعايير الرموز التي يتضمنها النسق الفرعي للثقافة، بل يتحدد ويفهم ويعتبر بمدى قدره هذا النسق الاجتماعي على تغيير وإعادة تشكيل هذه القواعد والمعايير والقيم التي تحكم سلوكات وأفعال أعضاء المنظمة ,فالأنساق الاجتماعية بهذا المعنى هي الأفعال والنشاطات التي يمكن أن تتجاوز الضوابط والقواعد التي تحكم المنظمة ومن هذا المنطلق تظهر الأهمية لفهم الثقافة من هذا المنظور، لانها تعبير عن القدرة على الفعل والتغيير وليس الكفاءة على الامتثال والاستقرار والثبات فقط فدراسة المنظمة بصفتها تفاعل وفعل اجتماعي منتج لقيم وضوابط جديدة فكل مرة لا يقتصر على القيام بإحصاء فئات اجتماعية موزعة على بعض الخصائص المهنية والعمرية إلى أخره كما يتم في الديموغرافيا الوصفية بل يتمثل في البحث وتشخيص المعايير والقواعد التي تحكم مجال الممارسة الاجتماعية والتي تجعل من هذه الممارسات واضحة و يمكن فهمها والتوقع بها أن البحث عن القواعد والمعايير التي توجه الأفعال ويجعل لها معنى.

3- الجوانب الاجتماعية والثقافية للتكنولوجيا:

إن استيراد التكنولوجيا من طرف الدول النامية وغيرها بهدف إرساء سياسة تنموية عمادها التصنيع قد كشفت أن عمليات الاستيراد هاته لم تكن دائما بريئة، إذ تبين أن هذه التكنولوجيا كانت مشبعة بقيم المجتمعات التي أوجدتها، وفي هذا السياق ذهب باركر و آخرون في كتابهم -علم الاجتماع الصناعي -إلى أن " : التكنولوجيا قد أقحمت بقيم معينة ، تلك القيم التي تبرز وجود بعض المعايير أو قواعد التنظيم والسلوك والقيم الملائمة لها، توازي أهمية الظروف المادية تماما من حيث أنها تساعد على تطوير نموذج معين للنسق الاجتماعي والاقتصادي.[9]

وقد برزت جليا مسألة الطابع المميز للتكنولوجيا المستوردة من خلال المشاكل التي طرحتها هذه الأخيرة على مستوى المراقبة والتحكم والتكيف مع مختلف جوانب التنظيم التي ترتبط بها، ومنذ ذلك بدا الوعي بأن التكنولوجيا ليست مجرد شيء قابل للتحويل والمراقبة حسب الإرادة والمبتغى وليست كذلك مجرد آلات ومعدات مادية محايدة بالإمكان نقلها إلى أي مكان و استعمالها من طرف أي شعب، فالمسألة بعيدة كل البعد عن ذلك، فقد أظهر لنا الواقع أن التكنولوجيا شيء معقد وأصيل يتعدى حدود كونه كومة من الآلات والمعدات الرأسمالية، بل يتشكل إلى جانب هذه العناصر المادية من جوانب أخرى اجتماعية وثقافية تعكسها هيئة

من المسالك والاتجاهات والطموحات والقيم المرتبطة ارتباطا وثيقا بنمط الإنتاج الذي تولدت فيه تلك التجهيزات في حقبة تاريخية معينة، على اعتبار أن " النظام التقني والذي يعد محور العملية الإنتاجية لم يرى النور في المجتمع الذي نبع منه إلا بعد نضج طويل تطلب معايير ثقافية تتوافق والمعايير الثقافية المهنية السائدة في المجتمع نفسه".[10]

وهذا ما يعكس البعد المزدوج للتكنولوجيا من حيث كونها ليست بمسار تقني خالص ولا اجتماعي بحت ولكن كليهما معا، متداخلين فيما بينهما مشكلين ما نسميه ونطلق عليه " بالتكنولوجيا "والتي تمثل في واقع الأمر " استخدام مجتمع معين لمعارفه العلمية في مرحلة زمنية معينة لحل مشكلات محددة تواجه تنمية هذا المجتمع بالاعتماد على الوسائل الموجودة تحت تصرفه بما يتماشى وثقافته ومعاييره الخاصة بالقيم".[11] وتبعا لذلك تكون كل تقنية حاملة لرموزها الثقافية والمتمثلة في العلاقات الاجتماعية وأشكال التنظيم وطرق التفكير ومختلف الممارسات الاجتماعية للمجتمع الذي شكلها، كما يكون من شأن نقل تقنية معينة من مجتمع إلى آخر – وحتى تتمكن من القيام بالدور الذي من أجله استوردت – يفترض سلفا إخضاع اليد العاملة المحلية للمنطق الاجتماعي الصناعي الخاص بهذه التقنية، أي بمعنى إخضاع العامل لعملية تقبل لمجموع القيم والمعايير والقواعد الخاصة بالتكنولوجيا المستوردة على اعتبار " أن التقنية عبارة عن تفاعل لعوامل إنتاجية، يكون فيها العامل الإنساني عاملا حاسما وليس مجرد عنصر هامشي، فبتصدير التكنولوجيا أو استيرادها تصدر أو تستورد بنيات اجتماعية وتصرفات إزاء العمل وكذا قيم ثقافية مختلفة وغير ذلك...."[12]

و لعل أهم ما يتضمنه نظام القيم الثقافية للمجتمع نجد العقلانية والتي تمثل أحد أوجه المنطق الخاص في العمل، وهذا ما يعطي الانطباع بأن المجتمعات المصنعة تشترك لا محالة في استعمال تلك العقلانية التكنولوجية ولكن هذا الاستعمال يختلف حسب نوعية إدراجها في الهياكل الاجتماعية وبحسب انطباعها بالخصائص الثقافية للمجتمعات. وبحسب طبيعة وضع هذه المجتمعات نفسها في المجال الدولي والتقسيم العالمي للعمل.

فالتصنيع في اليابان مثلا قد نشأ في سياق سياسي اتسم بالفاشية والانغلاق أمام محاولات التدخل الإمبريالي وفي سياق ثقافي اتسم بالمحافظة على الأصالة الثقافية والتي لم تقضي عليها العقلانية التكنولوجيا، أما التصنيع في الاتحاد السوفيتي -سابقا – فقد اعتمد على إيديولوجيا البروليتاريا وعلى التسيير البيروقراطي في جهاز الدولة، وقد تحقق في سياق سياسي اتسم بالنزاع مع الغرب ورفض هيمنته. أما بالنسبة لبقية الدول الغربية، فإن التصنيع كانت قد عرفته خلال الثورة الصناعية والتي مهد لظهورها وجود نهضة فكرية وعلمية وثقافية وازدهار الكشوفات الجغرافية وظهور عددا من المخترعين والمخترعات.

أما بالنسبة للمجتمع العربي فإن الأمر يختلف تماما، فهذا الأخير لا يسيطر على العقلانية التكنولوجية لأنه مستهلك لأنماطها والتي تخدم الإمبريالية ولا تتطابق وحاجياته للتنمية وإقلاعه الاقتصادي واستقلاله السياسي ذلك أن عملية التراكم الرأسمالي التي تولدها تلك الأنماط لا تخدم إلا فئة قليلة من المجتمع العربي ذات المصلحة المشتركة والرأسمال العالمي.[13] وقد نجم عن ذلك أن نقل التكنولوجيا هذا قد تبعه نقل للنماذج التربوية للنخبة في أوربا في القرن 19 و هذه النماذج تختلف جذريا والتقاليد والنماذج المحلية والتي لا تشبه نظيرتها الأوروبية. هذا الواقع عبر عنه " هربرت ماركيوز "في سياق تحليله للتجارب التنموية في بلدان العالم الثالث حيث اعتبر ":أن بلدان العالم الثالث مثل مصر والهند قد شرعت في عملية التصنيع بينما

سكانها غير مهيئين بعد للخضوع إلى منطق الإنتاجية والفاعلية والعقلانية التكنولوجية. وبالنسبة له دائما فإن التكنولوجيا وعملية التصنيع تفقد جذورها الثقافية والإيديولوجية وتربتها الإنسانية إذ تسللت إلى المجتمعات التقليدية، حيث تبقى مجرد قشرة لاصقة على سطح المجتمع، مما يحول دون اندماجها، فتصبح لطخة على سطح المجتمع ومجرد رقعة جديدة على ثوب قديم وخلق، عندئذ تكف الصناعة والتكنولوجيا عن كونها تأكيدا لسيادة الإنسان وتغدو المصانع مجرد زريبة إنسانية من نوع جديد."[14]

وهذا الواقع نتج عن تناولنا للتكنولوجيا منعزلة ومنفردة دون استعراضها في إطارها الكلي بكل أبعادها وحيثياتها وفي ظل عدم تفطننا إلى أن الفعل التقني هو قبل كل شيء فعل اجتماعي أوجده المجتمع وطبعه بخصوصياته النفسية ، الاجتماعية والاقتصادية، وبأن التكنولوجيا مهما كان المكان الذي تحل به تبقى دوما لصيقة وجزءا من البيئة التي أوجدتها بكل ما تحمله من علاقات اجتماعية وقيم ثقافية. وهذه المعطيات أكدتها التجارب المعاصرة والتحاليل الناجمة عنها، إذ برزت مسلمة مفادها أن الاختيارات التكنولوجية هي قبل كل شيء اختيارات المجتمع لأنها نابعة منه ولكونها جاءت خصيصا كحل لمشاكل معينة يواجهها هذا الأخير.

وهي جوانب غابت عن مخططي ومسئولي بعض الدول النامية و منها الجزائر والذين اعتبروا ومازالوا يعتبرون التصنيع مجرد مسار لاقتناء الأمتعة المادية -الآلات والتجهيزات المختلفة -لا مجال فيها للمنطق الاجتماعي والثقافي، وهذا الجهل بحقائق الأمور جعل الدول النامية تستمر في استيرادها المكثف للتكنولوجيا (المعدات) معتقدة في مفعولها السحري مما كلفها الوقوع في شكل جديد من الاستعمار اصطلح عليه " محمد سليم قلالة "بالاستعمار ما بعد الجديد "وحسب هذا الأخير " كان سبب وقوعنا فريسة في أيدي الآخرين أننا فهمنا التكنولوجيا بمعزل عن محيطها الاجتماعي والسياسي واعتبرناها أداة محايدة لا تحمل أية إيديولوجيا، ولم نحاول فهمها ضمن النسق الاجتماعي والسياسي الذي نشاءت فيه، للكشف عن وجهها الآخر الحامل لكل أنواع السيطرة والاستعباد"... [15].

وهذا التصور الخاطئ والذي أوقعنا في ما أصطلح عليه " بالاستعمار ما بعد الجديد " سعى إلى تصحيحه Pierre Calame في مقال له تحت عنوان": التنمية لا تعني بناء المصانع بقدر ما تعني بناء عالم بكامله " حيث اعتبر ": أن بناء نشاط صناعي جديد يعد دائما تحديا لكنه بالنسبة لوضعية البلدان السائرة في طريق النمو يصبح التحدي أكبرلأن الأمر يتعلق حينها ليس فقط ببناء هذا النشاط ولكن أيضا ببناء بيئته."[16]

4- تنظيم العمل و التفاعل الاجتماعي في السياق المحلي:

مع إقامة مصنع في الجزائر تنتقل معه العقلانية التكنولوجية كما صاغها المجتمع الغربي بكل خصوصياتها الثقافية و الاجتماعية و تبرز هذه العقلانية في النموذج المعقد للتنظيم و الذي يرتبط بالتكنولوجيا كجزء من العملية الإنتاجية الأمر الذي يطرح بالنسبة للعامل الجزائري تحديا ثقافيا و اجتماعيا يصعب هضمه و التكيف معه نظرا لما يتطلبه هذا التنظيم من قدر كبير من المعارف و المهارات و ما يتميز به من طابع تقني و بيروقراطي إلزامي صارم و متشبع بنزعة فردية و كذا نظرا لطبيعة الممارسات الاجتماعية لعمالنا داخل المصنع من حيث كونها لا تعد ممارسات مجتمع صناعي يتحكم في العقلانية التكنولوجية، و يظهر ذلك جليا عند مباشرة العامل لعمله اليومي، إذ يتدخل بكل شخصيته و كيانه كشخص اجتماعي حاملا لنسق من القيم الثقافية المتجذرة في مجتمعه المحلي يتدخل إذا بدون أن يقتل حياته

الروحية و دون أن يلغي وعيه و هذا عكس ما ينتظره منه لتنظيم العقلاني و الذي لا يؤمن بالتصورات و لا بالممارسات الصادرة عن الأفراد و الجماعات في سياقها النحلي و نظرا لتعارضها و التنظيم العلمي للعمل. هذا التعارض بين منطقي العمل يدفع بالتنظيم المتضمن في التكنولوجيا إلى رفض تصورات العامل و ممارساته في سياقها المحلي و كذا الضغط عليه للتخلص منها و هو ما يعد بالإجراء شبه المستحيل خصوصا إذا علمنا أن " العمال على الرغم من أنهم يقضون جل حياتهم داخل المنشأة الصناعية أين يشتغلون إلا أنهم لا يتركون شخصياتهم و لا تاريخهم و لا حتى مشاريعهم في غرف تغيير الثياب، حتى وإن كان ذلك هو الهدف الذي سعت إلى تحقيقه أشكال الاستغلال التايلوري الأكثر عقلانية "[17].

هذا و يبقى العامل عندنا متمسكا بسلوكياته الاجتماعية داخل المنشاة إذا على الرغم من أن التنظيم يقيد تحركاته ما بين الورشات بترسانة من التشريعات فإننا نجده لا يتوان في التنقل إلى ورشة مجاورة لمؤازرة قريب أو تبادل أطراف الحديث مع زميل كل هذا يحدث في وقت ما تزال فيه الآلات تشتغل و ما يزال العمل لم ينته بعد دون أدنى اكتراث لما ستؤول إليه التجهيزات أولما سيلحق بالعملية الإنتاجية برمتها... هذا النوع من السلوكات لا يمكن تفسيره إلا بالرجوع إلى مفهوم الجماعة بمنظور المجتمعات الريفية التقليدية، فالعامل على الرغم مما يشعر به من استقلالية في العمل، يبقى يتملكه شعور مفاده أنه لا يساوي شيء بدون الانتساب إلى الجماعة حيث يطبع العامل شعور قوي حسب" بيار بورديو " "بأن لا وجود له إلا داخل الجماعة و بها، فليس له وجود في حد ذاته إلا كعضو في الجماعة لا كشخص بذاته".[18]

و هذا ما يفسر اتجاه العمال عندنا إلى تشكيل جماعات متماسكة و غير رسمية قد تتخذ مواقف مضادة من الإنتاج، لكنها تبقى جماعات قائمة اقتضتها رغبة العمال في إشباع حاجات اجتماعية و نفسية و يبقى العامل الجزائري متمسكا بها كإطار للتنفيس و التعويض و هذا على الرغم مما يقال عن التغيرات التي مست النسق التقليدي للعامل الجزائري من كل جوانبه الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية .و يحدث كل ذلك بشكل أضحى معه معنى الجماعة بالمنظور التقليدي و الأصيل للفلاح الجزائري أساسا لتفسير جل الظواهر التي تحدث بالمصنع خاصة ما تعلق منها بالتضامن العمالي و الذي لا يبني على أساس الانتماء الاجتماعي المهني -كما هوالحال في المجتمعات الصناعية -بقدر ما يتوقف في مجتمعنا على الانتماء الجهوي أو العائلي وهكذا و على اعتبار أن الأمور في الواقع تتم وفق المنطق الاجتماعي و الثقافي الخاص بالمجتمع المحلي لا وفق النسق العقلاني فإن المشرفين في المنشأة الصناعية الجزائرية لم يعودوا يترددون عند توزيعهم للمهام و الأدوار بين المجموعات العمالية من الأخذ بعين الاعتبار وجود علاقات اجتماعية بين الأفراد الذين سيشكلون مجموعات مهنية بحيث أصبحوا يجمعون مع بعض، العمال الذين تربطهم علاقات صداقة أو قرابة أو جيرة أو غيرها من الصلات و بهذا الإجراء يكون هؤلاء المشرفين قد جمعوا في العلاقات التي تنظم المجموعات المهنية بين عامل التأهيل المنصوص عليه في التنظيم الرسمي و بين عامل اجتماعي لم يشر أو ينص عليه التنظيم العلمي للعمل نظرا لأن هذا الأخير يعد دخيلا على المجتمع يفتقد في جوهره للبعد الثقافي و الاجتماعي المحلي، فبالنسبة إليه العمال لا يعدون أن يكونوا مجرد أدوات لا روح لها – خلاف لمنطق العمل عندنا، والذي يعطي مكانا متميزة للعلاقات الاجتماعية في العملية الإنتاجية نظرا لما لها في نفوس الأفراد العاملين.

و تظهر إحدى وجوه هذه الأهمية مثلا حينما يتعلق الأمر بإعارة أداة عمل ما، فقد يحدث ألا يطلبها العامل من رفيق له في المجموعة المهنية التي ينتمي إليها و يطلبها من صديق له في مجموعة أخرى أو من

مسؤول تربطه به علاقات شخصية كأن تكون احتراما متبادلا أو مجرد ود ومحبة أو لأنه زميله خارج مكان العمل، هذا النمط من و القرابي و هذه حقيقة وقف عندها " محمد بوخبزة " في دراسته التي تناولت التحولات الاجتماعية في الجزائر.[19]

وهكذا و على اعتبار أن الأمور في الواقع تتم وفق المنطق الاجتماعي و الثقافي الخاص بالمجتمع المحلي لا وفق النسق العقلاني فإن المشرفين في المنشأة الصناعية الجزائرية لم يعودوا يترددون عند توزيعهم للمهام و الأدوار بين المجموعات العمالية من الأخذ بعين الاعتبار وجود علاقات اجتماعية بين الأفراد الذين سيشكلون مجموعات مهنية بحيث أصبحوا يجمعون مع بعض، العمال الذين تربطهم علاقات صداقة أو قرابة أو جيرة وغيرها من الصلات و بهذا الإجراء يكون هؤلاء المشرفين قد جمعوا في العلاقات التي تنظم المجموعات المهنية بين عامل التأهيل المنصوص عليه في التنظيم الرسمي و بين عامل اجتماعي لم يشر أو ينص عليه التنظيم العلمي للعمل نظرا لأن هذا الأخير يعد دخيلا على المجتمع يفتقد في جوهره للبعد الثقافي و الاجتماعي المحلي، فبالنسبة إليه العمال لا يعدون أن يكونوا مجرد أدوات لا روح لها، خلافا لمنطق العمل عندنا، و الذي يعطي مكانة متميزة للعلاقات الاجتماعية في العملية الإنتاجية نظرا لما لها من أهمية في نفوس الأفراد العاملين.

كما تولد عن الاحتكاك الاجتماعي ما بين العمال في نفس فرق العمل بروز نموذج جديد من التضامن إذ تحول القدماء من هؤلاء -بشكل غير رسمي إلى مكونين فعليين في أماكن العمل و بشكل أضحى معه العمال المبتدئين تلامذة هؤلاء المخضرمين أصحاب الخبرة و التجربة يستقون منهم كل المعلومات و يلتقطون منهم كل الممارسات و هذا خلال أدائهم لعملهم كما أن هؤلاء المبتدئين لا يترددون في طرح الأسئلة عليهم كلما خطرت ببالهم أشياء و أدوار أخرى تحول هذا المخضرم صاحب التجربة إلي زعيم وقائد غير رسمي، و ما الألقاب التي تطلق عليه إلا تتويجا عرفيا له.

كما أنه ووفق هذا المنطق لم يعد غريبا حسب " أحمد هني " أن نعثر في ورشات مصانعنا على ظواهر مثل الوشايات ما بين رفاق العمل ...و على علاقته بالمرؤوسين في أماكن العمل أقل ما يقال عنها أنها علاقة زابونية أكثر منها علاقة مرءوس برئيس، فغالبا ما يفضل العمال ربط علاقات مع مسئوليهم أكثر منه فيما بينهم."

وبالتالي ليس لنا ثقافة مؤسسة بالمفهوم الاصطلاحي الذي رأيناه عند E.H.SCHIEN وآخرون، بل لدينا ثقافة أفراد داخل المؤسسة التي تؤطرها وتوجهها الإستراتيجيات الذاتية الخاصة بأصحابها ، وهذا ما يميز المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر.[20]

خاتمة:

لقد حاولنا التنبيه إلى أمر هام جدا أن الفاعلين في المؤسسة هم قبل كل شيء نتاج المجتمع الذي يعيشون فيه يتأثرون به وبثقافته فهم يأتون للمؤسسة من أوساط (جماعات) اجتماعية مختلفة كما يصنفون في المؤسسات على أساس طبقات مهنية مختلطة أيضا ، لهذا فالمؤسسة الجزائرية كيان اجتماعي لا يمكن بأي حال من الأحوال عزلها عن بيئتها (محيطها) فهي بهذا المعنى نتاج ذلك المجتمع وتلك البيئة .

إن هذه الممارسات ذات الخلفية الثقافية المحلية التي تشهدها مؤسستنا الصناعية لم تنص عليها التشريعات الدخلية و لم يتضمنها تنظيم العمل و لم يقرها مقاول المشروع تعكس من بين ما تعكس وجود منطقين للعمل أحدهما حقيقي و رسمي و آخر غير رسمي، يتعايشان في نفس المنشأ :على الرغم من تعارضهما

و تصارعهما، و كل منهما يسعى من جهته إلى إلغاء الآخر، فبالنسبة للمنطق الرسمي، فإنه يسعي إلى تكريس نفسه بإسم الشرعية و العقلانية في حين نجد أن المنطق المحلي يسعى إلى تثبيت نفسه و تهميش المنطق الأخر بدواعي إنسانية وواقعية.

لذا وجب على المؤسسة الجزائرية أن تهتم بالبعد الثقافي من خلال تعاملها مع أعضاءها باعتبارهم حاملي قيم ومعايير ثقافية من بيئتهم الأولى ، تؤثر في طرق تفكيرهم وإدراكهم وتحدد اتجاهاتهم ومختلف حاجاتهم ، وبالتالي فهي تساهم في توجيه سلوكهم ويؤكد ذلك " **رونو سان سوليو**" على أن المؤسسة الجزائرية « ليست مجرد نصوص وقواعد قانونية وليست كذلك نماذج وهياكل رسمية بل إنها تتشكل كذلك من روابط اجتماعية معقدة وأصلية » .

المؤسسة الاقتصادية بهذا المعنى هي كذلك مجال وإطار للتفاعل والفعل الاجتماعي يتجاوز الضوابط والقواعد القانونية الرسمية ، بل تتحكم فيه أطر مرجعية أخرى غير رسمية نابعة من الخصوصية السوسيولوجية والثقافية للشكل الاجتماعي القائم ، وبالتالي ليس لنا ثقافة مؤسسة بالمفهوم الاصطلاحي الذي رأيناه عند E.H.SCHIEN وآخرون، بل لدينا ثقافة أفراد داخل المؤسسة التي تؤطرها وتوجهها الإستراتيجيات الذاتية الخاصة بأصحابها ، وهذا ما يميز المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر

الهوامش:

1-ALI EL Kenz .**Le complexe Sidérurgique d'EL Hadjar une expérience industrielle en Algérie**, paris .ed. CNRS .1987 .p131

2- Gundr Fank . **développement en Amérique Latine** . Traduit par christos passande, Paris, ed . Maspero .1970. p 30 . 39

3- هشام الشرابي . **بحث حول المجتمع العربي** ، بيروت : دار الطليعة ،1987 . ص20

4-Abdarahman Bouzida , **industrie mécanique et relations sociales dans le projet social** . Algérie .ed. O.P.U. 1989.p 15.

5- مجموعة من الأساتذة ،**تحديات المناخ الاقتصادي الجديد** ،الملتقى الوطني المنعقد في 22- 23 أفريل جامعة ورقلة الجزائر 2003 ، ص 44- 45.

6-Maurice Thevenet. **Implication des personnes dans l.entreprise** 3 eme colloque euro maghrébin de ressources humaines Alger novembre 1999p .15à 16.

7- Maurice Thevenet, **la culture en neuf questions** opcit p12

8-Marc Bosche**. Coroporate culture la culture sans histoire** in revue française de gestion n° 47.48 1980 p32

9- باركر و آخرون ، **علم الاجتماع الصناعي** ، ترجمة محمد على محمد و آخرون، دار المعرفة، الإسكندرية، 1979 ص20 .

10- ناجي سفير، **محاولات في التحلل الاجتماعي، التشغيل**، الصناعة، و التنمية -جزء 2 ، -ترجمة الأزهر بوغنبوز د.م.ج ، الجزائر 1989 ، ص.71

11- سمير عبده ، **العرب و التكنولوجيا** ، دار المعارف الجديدة، ط 1 .، بيروت1981 ص117

12- ناجي سفير، **مرجع سابق** ، ص367 .

13- سمير عبده ، **مرجع سابق** ، ص111 .

14- سمير عبده ، **مرجع سابق** ،ص12- 13.

15- محمد سليم قلالة ، **التغريب في الفكر و السياسة و الاقتصاد** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1990 ، ص45

MOHAMED MEBTOUL **– discipline d'usine, productivité et société en Algérie** – O.P.U, Alger 1986, P: 58

16- Mohamed Benguerna – **Une mémoire technologique pour demain**, témoignage sur des expériences de formation dans la sidérurgie algérienne – Editions El-Hikma, Alger 1992 , P :228.

17- Pierre Bourdieu - **sociologie de L'Algérie** - - série « que sais – je » P.U.F 1973, P :22

18-voir MOHAMED BOUKHOBZA - **ruptures et transformation sociales en Algérie** – Volume 2, O.P.U Alger 1983.

19-AHMED HENNI – **Le cheikh et le patron, usages de la modernité dans la reproduction de la tradition** – O.P.U, 1993, PP : 157-158

20- تومي بلقاسم ،**المسألة الثقافية وعلاقتها بالسلوك التنظيمي** ، دراسة غير منشورة، دراسة ميدانية بمدبغة الهضاب العليا ،رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنظيمات ،جامعة الجزائر- 2- سنة 2011.